العلاقات العراقية – التركية في ضوء مذكرة التفاهم الأمني

Iraqi-Turkish Relations in Light of the Security Memorandum of Understanding

م.م. زينب ضياء محمد امين
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد
zainab.d@cis.uobaghdad.edu.iq

م.م. علي هادي عبدالله القره غولي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد
ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٢٠ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/٣٠**

الملخص:

احتلت العلاقات العراقية – التركية مكانة مهمة ومؤثرة في الساحة الاقليمية والدولية، والتي عكست رغبت البلدين في تطوير مسار العلاقات بينهما، وذلك من خلال ابرام عدة اتفاقيات ثنائية وعلى كافة المستويات الجيوسياسية (الامنية، العسكرية، الاقتصادية)، وأهم هذه الاتفاقيات إتفاقية التعاون الامني والاستراتيجي بين الطرفين، والتي تبنت عدة بنود اهمها التعاون في مجال الطاقة والاقتصاد والأمن، نتيجة التقارب الجيوسياسي بينهما، اضافة الى التحديات والمتغيرات التي شهدتها الساحة الاقليمية مما وجب على الطرفين تعزيز العلاقات بينهما، وذلك من خلال التبادل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة وتبني منهج الحوار وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين البلدين.

الكلمات مفتاحية: الاتفاق الامني، ملف المياه، التحديات الامنية، الأبعاد الاقتصادية.

Abstract:

Iraqi–Turkish relations have occupied a significant and influential position at both the regional and international levels, reflecting the mutual desire of the two countries to develop and advance the course of their bilateral relations. This has been achieved through the conclusion of several bilateral agreements across various geopolitical dimensions, including security, military, and economic domains. Among the most prominent of these agreements is the Security and Strategic Cooperation Agreement, which incorporates several key provisions, most notably cooperation in the fields of energy, economy, and security. This cooperation has been driven by the geopolitical convergence between Iraq and Turkey, in addition to the challenges and transformations witnessed in the regional arena, which necessitated the strengthening of bilateral relations. Accordingly, both parties have sought to enhance their relations through diplomatic exchanges, reciprocal visits, the adoption of dialogue-based approaches, and the strengthening of strategic partnerships between the two countries.

Keywords: Security Agreement, Water Issues, Security Challenges, Economic Dimensions.

المقدمة:

تحتل العلاقات العراقية–التركية أهمية كبيرة في السياسة الإقليمية، نظراً لتداخل العديد من العوامل المشتركة بين الطرفين وعلى كافة المستويات الاستراتيجية (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، التاريخية) كما وقد طرأت على هذه العلاقات العديد من التحديات والمتغيرات التي أثرت في رسم التوجهات الاستراتيجية لكلا الطرفين، وأبرزها القضايا الأمنية المشتركة والمتعلقة بمكافحة الإرهاب وضبط الحدود بين البلدين، فضلاً عن القضايا الأخرى والمتعلقة بملف المياه والأمن المائي ومدى انعكاس هذه القضايا على المنطقة الاقليمية، ففي هذا السياق فقد برزت مذكرة التفاهم الأمني بين كل من العراق وتركيا كأحدى المبادرات التعاونية بين الطرفين والتي اتخذت أطراً قانونية وسياسية تستهدف تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين وعلى كافة المجالات الجيوسياسية (العسكرية، الأمنية، الإقتصادية) في مواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية المشتركة، إذ تشكل مذكرة التفاهم الأمني نقلة نوعية في مسار العلاقات الثنائية، والتي أكدت على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الطرفين بهدف تحقيق مصالحهم المشتركة وهذا ما يتطلب من الجانبين تفعيل أسس التعاون المشترك خصوصاً في القضايا والمتغيرات الإقليمية والتي تشكل أحدى التحديات التي تمس الأمن القومي لكلا البلدين

اهمية الدراسة: تنطلق اهمية الدراسة من الامكانيات والمقومات الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا، والتي اسهمت وبشكل كبير في التصدي للتهديدات الامنية، اضافة الى تعزيز التعاون المشترك بينها وبين الجانب العراقي المتضمن مكافحة الارهاب والتصدي للهجمات الارهابية (داعش) اضافة الى ضبط الحدود بينهما.

اشكالية الدراسة: تتمحور أشكالية هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي وهو (إلى أي مدى أسهمت مذكرة التفاهم الأمني بين العراق وتركيا لإعادة طبيعة العلاقات الثنائية بين الجانبين لا سيما في ضوء التحديات والمتغيرات الأمنية المشتركة والقضايا التي تربط البلدين والمتعلقة بالأمن الحدودي والسيادة وملف المياه) ومن هنا يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية ووفق الآتي:

١. هل اسهمت مذكرة التفاهم من حدة التوتر بين الجانبين؟

٢. هل التعاون العراقي – التركي في الجانب الامني اسهم في التصدي للتهديدات الامنية المشتركة؟

٣. ماهي اهم البنود التي جاءت بها مذكرة التفاهم الامني المشترك بين العراق وتركيا وهل اثرت في رسم سياستها الخارجية؟

٤. هل عززت هذه المذكرة من تحقيق مصالح وأهداف كلا الطرفين؟

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها (ان حجم التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية يتطلب وضع استراتيجية أمنية دفاعية مشتركة تسهم في إعادة التعاون الأمني ومدى تأثيرها على مصالح وأهداف كلا الطرفيين، كما أن تحقيق هذه المذكرة مرهون بإلتزام الجانبين بمبدء احترام السيادة وكذلك تجاوز الخلافات المرتبطة بالعديد من القضايا وأهمها الملف الأمني والمائي

منهجية الدراسة: تقوم الدراسة على منهجين هما:

١. المنهج التأريخي: والذي يركز على البعد التاريخي في العلاقات العراقية – التركية وما شهدته هذه العلاقة من تعاونات على المستوى الاقليمي.

٢. المنهج التحليلي (الوصفي): يهدف هذا المنهج الى تحليل جميع مقومات القوة وكيفية توظيفها من قبل الجانب العراقي والتركي للوقوف بوجه التهديدات والتحديات الاقليمية(الارهاب).

هيكلية الدراسة: تقوم هيكلية الدراسة على محورين هما:

المحور الأول وعنوانه: العلاقات العراقية – التركية في ضوء حكومة حزب العدالة والتنمية.

المحور الثاني وعنوانه: الأبعاد الأمنية والاقتصادية لمذكرة التفاهم وأثرها على العلاقات الثنائية.

المحور الأول: العلاقات العراقية – التركية في ضوء حكومة حزب العدالة والتنمية

شهدت العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التحديات و اهما الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ كان لتركيا موقفاً من تلك الحرب حيث ابدت حكومة حزب العدالة والتنمية رفضها لتواجد العسكري الامريكي في العراق، إذ اكد المجلس الوطني التركي رفضه في نشر ما يقارب ٦٢٠٠٠ الف جندي امريكي على اراضيها للحرب ضد العراق، والواقع فأن موقف تركيا مختلفاً عن الموقف الامريكي وحربه على العراق، فالكل منهما هدفاً يختلف عن الاخر فهدف الولايات المتحدة الامريكية هو تغير النظام السياسي في العراق وهذا ما اكده وزير الدفاع الامريكي الاسبق دونالد رامسفيلد في تلك المدة[١]، اضافة الى المصالح والاهداف الاستراتيجية الامريكية وكيفية تحقيق مطامعها في العراق(السيطرة على الحقول النفطية)، وفي المقابل تطمح تركيا الى التدخل المباشر في العراق خصوصاً في مجال الامن وكذلك الطاقة كونهما يمثلان احد التحديات التي تمس الامن القومي التركي، وهذا ما جعلها في موضع تنافس مع الولايات المتحدة الامريكية خشية تركيا ان تترك الولايات المتحدة الامريكية مهمة السيطرة على الحقول النفطية في العراق بيد الفصائل المسلحة الكردية وخصوصاً الحقول النفطية في محافظتي (الموصل، كركوك) كونها يرتبطان مع تركيا بمناطق حدودية، اضافة الى ان اهم الحقول النفطية تمر عبر هاتين المنطقتين وصولاً الى الاراضي التركية، لذلك نجد الحكومة التركية تحاول ايجاد حلول لمشكلاتها الحدودية مع العراق من جهة والانخراط في الحرب الامريكية على العراق من جهة اخرى، لذلك فأن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن في ذلك الوقت بحاجة الى الجانب التركي في حربها مع العراق كونها احدى الدول التي تحد العراق من الشمال واقتصرت حربها على الدخول من المناطق الجنوبية للعراق، وبعد الانسحاب الامريكي من العراق نجد الحكومة التركية لا تزال تبدي اهتماماً في الجانب الامني خصوصاً في علاقتها الاستراتيجية مع العراق، كون العراق يشهد تحديات امنية ومتغيرات اقليمية، واهم هذه التحديات هي وجود حزب العمال الكردستاني شمال العراق والذي يعد احد المهددات الرئيسية للأمن القومي التركي، اضافة الى سيطرة المجاميع الارهابية على مساحة كبيرة من الاراضي العراقية والسيطرة على الحقول النفطية (داعش)، والتي شكلت خطراً واضحاً على امن الطاقة التركي لذلك

نجد صانع القرار التركي يبحث عن تفعيل دور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، وتوطيد العلاقات بين الجانبين خصوصاً في الجانب الامني والطاقوي اضافة الى ابرام عدة اتفاقيات ثنائية من شأنها ان تحقق أمن واستقرار المنطقة كون العراق يشكل احد محاور الصراع والتنافس في المنطقة وان أمن تركيا مرتبطاً بالأمن القومي العراقي[٢].

وفي هذا الصدد اكد مسعود اوزكان نائب رئيس مركز البحوث الاستراتيجية في تركيا، ان تركيا اعتمدت وبشكل كبير على علاقتها الدبلوماسية وعلى توظيف القوة الناعمة بدلاً من القوة الصلبة في سياستها الخارجية تجاه العراق، في المقابل فان الحكومة التركية تعد الاراضي العراقية المحايدة لها مصدراً لتهديد أمنها القومي كونها تدرك خطر حزب العمال الكردستاني الذي يأتي عبر الاراضي العراقية، في الوقت نفسه فهي تدعوا الى الانفتاح على دول جوارها الاقليمي ومنها العراق والانخراط في تعاونات اقتصادية واخرى عسكرية وامنية لتحقيق مصالحها واهدافها الجيوسياسية في المنطقة[٣]، لذلك نجد هناك عوامل عدة مؤثرة في العلاقات العراقية – التركية، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ تمكنت الحكومة التركية من صياغة توجهاتها الاستراتيجية تجاه العراق ورسم ابعاد جديدة في سياستها الخارجية تجاه العراق، ولعل ابرز هذه الابعاد هو نجاح تركيا في حل مشكلاتها مع العراق وبشكل نسبي ووفقاً للاستراتيجية التي تبنتها تركيا في سياستها الخارجية والتي تقوم على اساس مبدأ (تصفير المشكلات)، والتوجه نحو الاتفاق والتعاون في كافة المجالات، حيث تسعى تركيا الى تحويل التعاون في الشرق الاوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة الى واقع راسخ ومؤثر في المدى البعيد، إذ ترى تركيا أن مصالحها واهدافها مرتبطة مع الدول الاقليمية ومنها العراق[٤]

لذلك فقد ارتكزت السياسة الخارجية التركية وبعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا على خمس محاور اساسية والمتمثلة بما يلي[٥]:

١. اتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد تهدف الى تحقيق المصالح والاهداف لكلا البلدين.
٢. تفعيل الدور الدبلوماسي واعادة تفعيل دور تركيا الاقليمي وابراز مكانتها واهميتها في الساحة الدولية.
٣. توظيف القوة الناعمة بدل من القوة الصلبة في رسم توجهاتها الاستراتيجية تجاه محيطها الاقليمي.

المحور الثاني: الأبعاد الأمنية والاقتصادية لمذكرة التفاهم وأثرها على العلاقات الثنائية

لقد احتل العراق مكانة مهمه ومؤثرة في السياسة الخارجية التركية نتيجة الموقع الجغرافي الذي يتمتع به اضافة الى الامكانيات والمقومات التي عززت من دور العراق اقليمياً، لذلك نجد تركيا احدى الدول التي سعت لاستضافة مؤتمرات دول الجوار ومنها العراق للبحث في العديد من القضايا واهمها سبل مكافحة الارهاب، كما و سعت الى عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية واهمها اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي بين الدولتين، حيث ان توقيع هذه المذكرة والتي وصفها وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين بانها الاولى من نوعها في سياق العلاقات العراقية – التركية، إذ جاء توقيع هذه المذكرة في سياق اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون المشترك بين حكومتي العراق وتركيا والتي تم ابرامها اثناء زيارة الرئيس

التركي رجب طيب أردوغان عام ٢٠٢٤ في بغداد، إذ تضمنت هذه المذكرة التعاون على الصعيدين الامني والعسكري بين البلدين، فضلاً عن تعزيز الدور التركي في مكافحة الارهاب، كما وشملت هذه الاتفاقية انشاء وحدات تدريب وتنسيق استخباراتي وامني بين الحكومتين، فضلاً عن فتح العديد من معسكرات التدريب المشتركة وذلك لغرض الاستفادة من الخبرات التركية ونقلها الى العراق، كما وحدد الطرفان الاهداف التي تقف خلف ابرام مذكرة التعاون الامني والمتمثلة بما يلي:[٦]

١. تعزيز الدور التركي في مجال مكافحة الارهاب في العراق (داعش).
٢. مواجهة التحديات الامنية والتي تمس الامن القومي لكلا البلدين (داعش، حزب العمال الكردستاني).
٣. إنهاء الوجود العسكري التركي على الاراضي العراقية، الامر الذي يشكل خرق لسيادة الدولة العراقية.
٤. تبادل الخبرات اللوجستية وتعزيز التعاون بين البلدين خصوصاً في المجال الاستخباراتي والمعلوماتي.
٥. انشاء مركز لتنسيق الامني المشترك وتحت اشراف خبرات مشتركة (عراقية، تركية).
٦. مكافحة الهجرة غير الشرعية والهجرة عبر الحدود بين الدولتين.

ففي العام ٢٠٢٢ وبعد قيام تركيا بشن عدة هجمات على عدة قرى متفرقة في مدينة زاخو شمال العراق وبعد تزايد القصف التركي على الأراضي العراقية، مما دفع بالحكومة العراقية بالتنديد والاستنكار ضد هذا الهجوم وهذا ما دفع بالجانبين إلى إعادة النظر بالعلاقات الثنائية حيث توصل الطرفيين إلى إبرام اتفاق يهدف إلى حفظ الأمن في قضاء سنجار وبالتعاون مع القوات الاتحادية العراقية وقوات البيشمركه ووفقاً لهذه المذكرة نفذت تركيا عمليتين عسكريتين والمتمثلة بعملية(مخلب النسر) عام ٢٠٢٠ وتبعها عملية (مخلب النمر) في شمال العراق ورداً على تحركات حزب العمال الكردستاني (pkk)[٧]ونجد هنا أن الجانب التركي لم يلتزم بتنفيذ الاتفاق ووقف القصف العسكري التركي على شمال العراق، الأمر الذي آثار غضب الحكومة العراقية والتي التجأت إلى القانون الدولي لوقف الهجمات المتكررة على مناطق متفرقة من شمال العراق وما خلفته هذه الهجمات من سقوط ضحايا وجرحى، وفي عام ٢٠٢٣ وبعد تشكيل الحكومة العراقية بقيادة محمد شياع السوداني سارعت الحكومة التركية على إبداء ترحيبها في الحكومة الجديدة، حيث أكدت على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين لتجاوز التحديات التي شهدتها العلاقات سابقاً، وجاء هذا رداً على الزيارات المتكررة من قبل الجانب العراقي إلى أنقرة التي أكدت على أهمية تعزيز الشراكات والدعوة إلى اعتماد منهجية الحوار وتعزيز التعاون بين الجانبين بهدف تحقيق المصالح المشتركة [٨]

وفي هذا السياق فيمكن استعراض حسابات الجانبين العراقي والتركي بشأن توقيع مذكرة التفاهم الامني بينهما على النحو الاتي:[٩]

اولاً: التعاون العراقي – التركي بشأن حزب العمال الكردستاني والذي يعد تهديداً للأمن القومي التركي، فكانت اولى الخطوات العراقية هو ان مستشارية الامن القومي العراقي صنفت هذا الحزب على انه محظوراً وحل ثلاث احزاب تابعة له (حزب الحرية، حزب الديمقراطية، حزب الايزيدية)، وفي المقابل تحديد الوجود التركي العسكري في شمال العراق، فضلاً عن تسهيل التبادل الاستخباراتي بين الطرفين.

ثانيا: شرعنة الوجود العسكري التركي شمال العراق عبر منحه غطاء قانوني وسياسي، وذلك من خلال الاتفاق مع الجانب العراقي والذي تضمن تقليص الوجود العسكري شمال العراق، اضافة الى تحديد العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة التركية ضد حزب العمال الكردستاني من جانب والعمل على تعزيز التعاون بين الحكومتين خصوصاً فيما يخص دور تركيا في مكافحة الارهاب،والتظيمات الارهابية في العراق(داعش) من جانب اخر.

ثالثاً: اعلن الجانب العراقي على اهمية اعتماد الحوار الدبلوماسي لحسم المسائل والقضايا العالقة بين البلدين واللذان يتمتعان بمقومات جيوسياسية واستراتيجية يمكن استثمارها في تحقيق اهادفها وتطلعاتها المستقبلية.

رابعاً: يحرص العراق على استكمال مشروع طريق التنمية والذي يشكل الحلقة الاكبر في العلاقات العراقية – التركية والذي سيربط دول الخليج مع اوروربا عبر تركيا، وهذا ما سيتطلب من الجانبين التعاون لتحقيق الاهداف الاقتصادية اضافة الى توسيع حركة التجارة[١٠].

ووفقاً للتصنيف العسكري لعام ٢٠١٩م حيث احتلت القوات العسكرية التركية المرتبة الثامنة بعد القوات المسلحة الامريكية في حلف شمال الاطلسي كما وقد احتل الجيش التركي وفقاً لتصنيف العالمي للقوات المسلحة اقوى الجيوش عدداً وكفائتاً،إذ تقدر اعداد القوات المسلحة التركية حوالي (١.٢٠٦.٧٠٠) جندي، وحوالي ٦٣٩ الف مقاتل، و ٧٨٧ الف أمن قوات الاحتياط، و ١٨٠ الف من التشكيلات العسكرية الاخرى، (درك، حرس وطني)[١١] اضافة الى القوات العسكرية المنتشرة لها في مدينة الموصل حيث تتمركز القوات العسكرية التركية في مخيم بعشيقة وبدأ هذا الانتشار يتزايد خصوصاً بعد سيطرة داعش الارهابي على العديد من الاراضي العراقية، حيث وصل اعداد القوات المسلحة التركية في الاراضي العراقية ما يقارب ٦٠٠ جندي، بعد ما كانو ١٥٠ جندياً و٢٠ دبابه، وسرعان ما قوبل هذا التواجد بالرفض من قبل الجانب العراقي، حيث رفضت الحكومة العراقية التواجد العسكري على اراضيها وهددت برفع القضية الى مجلس الامن، مما ادى الى تقليص القوات التركية نتيجة الضغط المتواصل من قبل الحكومة العراقية، ووفقاً لعديد من التصريحات الصادرة من الحكومة العراقية، إذ اكدت هذه التصريحات ان الوجود التركي في العراق يذهب باتجاهين الاول الاتجاه السياسي والمتضمن الحفاظ على التوازن الاقليمي في المنطقة اما الاتجاه الثاني فهو اتجاه تاريخي يهدف الى احياء العثمانية الجديدة والتي نادى بها حزب العدالة والتنمية ومنذ توليه السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢والتي تهدف الى السيطرة على محافظتي الموصل وكركوك وذلك من اجل الحفاظ على الحقوق التاريخية للدولة التركية وحماية الأقلية التركمانية[١٢].

ومما لاشك فيه فأن تركيا تسعى دائماً لتحقيق طموحاتها وذلك من خلال تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة الاقليمية اضافة الى تأمين بيئة اقتصادية وسياسية وامنية في محيطها الاقليمي[١٣] كذلك تعد احد اهم القوى بفعل موقعها الاستراتيجي والجيوسياسي المهم الذي جعل منها احد الدول الاقليمية المهمه والمؤثرة في امن المنطقة، فضلاً عن امكانيتها العسكرية والاقتصادية[١٤].

كما ان الاستراتيجية العسكرية التركية نجدها تستند على عدة اهداف والمتمثلة بما يلي[١٥]:

١. العمل على تطوير الصناعات العسكرية التركية وتلبية كافة احتياجات القوات العسكرية، فضلاً عن جعل الصناعات العسكرية احد اهم العوامل المؤثرة في تنمية وتطور الاقتصاد التركي.

٢. المساهمة في حفظ السلام والاستقرار في المحيطين الاقليمي والدولي وذلك من خلال انتهاج استراتيجيات مؤثرة في صنع السلام.

٣. استخدام قوتها الناعمة والصلبة في التأثير في محيطها الاقليمي والدولي فضلاً عن تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

٤. انشاء قواعد دفاعية وعسكرية مشتركة من اجل التصدي للتهديدات والهجمات الخارجية.

٥. العمل على ترسيخ مبدأ التعاون مع الدول الحليفة وذلك من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات التعاونية الاقليمية والدولية فيما يخص مجال التسليح والتصنيع العسكري و وفقاً لتطورات التكنولوجية التي شهدتها تركيا.

ومن خلال الاهداف اعلاه يمكن القول ان الحكومة التركية بقيادة الرئيس (رجب طيب اوردوغان) استطاعت من تطوير قدرتها الدفاعية والعسكرية وذلك من خلال عدة تعاونات اقليمية واخرى دولية، اضافة الى تحقيق عدة تعاونات مع دول جوارها الجغرافي ومنها العراق والتي تضمنت التعاون في عدة مجالات اهمها المجال الامني وكذلك المجال الاقتصادي.

اما فيما يخص ملف المياه فتعد مسألة المياه أحد أهم القضايا المشتركة بين البلدين، كما وتشكل التحدي الأكبر لاسيما في ظل الزيادة السكانية وتطوير البنى التحتية خصوصاً في ضوء استمرار الجانب التركي في تنفيذ المشاريع وبناء السدود دون التنسيق المسبق مع الجانب العراقي، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوب نزاعات عدة تؤثر على المنطقة، خصوصاً وأن مشكلة المياه متعلقة بالعديد من الجوانب وأهمها السياسية مع الإشارة إلى أن سياسة تركيا المائية لم تعد مقتصرة على تحقيق أهدافها ومصالحها، فحسب بل امتدت لتشمل الأهداف والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وربطها بقضية الطاقة [١٦]الأمر الذي سينعكس سلباً على العراق وعلى كافة المجالات (الاقتصادية، البيئية، الامنية) في ظل التغير المناخي الذي يعاني منه العراق، لذلك فإن تحقيق الأمن المائي في العراق لا يمكن التعامل معه بصورة فاعلة مالم يتم تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين ووضع خطط استراتيجية ثابتة وفاعلة على المدى البعيد، كما يمكن القول أن الهدف وراء سياسة تركيا المائية تجاه كل من سوريا والعراق هو تحقيق السيطرة على مصادر المياه والذي سيمكن تركيا من تحقيق مصالحها والتي تشكل أحد الأوراق الضاغطة على الجانب العراقي، والذي سيعوضعها عن تحقيق هدفها في السيطرة على مجال الطاقة وتأمينها، في لمقابل فأن العراق لا يمتلك ورقة ضاغطة على الجانب التركي سوى الورقة الاقتصادية كون العراق أحد الأسواق المهمة في تصريف البضائع بالإضافة غلى كونه يشكل شريكاً استراتيجياً وتجارياً لتركيا [١٧]،حيث احتلت

قضية المياه أحد أولويات السياسة الخارجية العراقية وأحد محددات العلاقات العراقية التركية، إذ أن مسألة المياه لم تعد مقتصرة على الملف المائي فحسب بل اصبحت أحد أوراق الضغط على الجانب العراقي لتحقيق المكاسب الاقتصادية لتركيا [١٨] حيث وجدت الحكومة التركية نفسها في موقع استراتيجي قوي بكونها احدى الدول المهيمنة في الشرق الأوسط والتي تتمتع بتعدد مصادر المياه، بكونها دولة قارية بحرية الأمر الذي اتاح لها السيطرة على الموارد، إذ عملت تركيا على تنفيذ برامج استثمارية بالاستفادة من الموارد الطبيعية بما فيها المائية وتوظيفها في الطاقة الكهربائية، وهذا ما دفع بالحكومة العراقية إلى اللجوء إلى سياسة التفاوض والحوار مع الجانب التركي لمحاولة إيجاد حلول جذرية لمعالجة ملف المياه وما يترتب عليه من اضرار قد تلحق بالجانب العراقي وكيفية استهلاكه للمياه [١٩]، كم أن أهداف السياسة المائية التركية تجاه العراق ترمي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية والمتمثلة بما يلي:

١. القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني (pkk)

٢. إن الموارد التي يتمتع بها العراق وعلى كافة المستويات الاستراتيجية دفعت بتركيا لاستخدام ملف المياه كورقة ضغط على الجانب العراقي وعلى أساس أن المياه هي ثروة تركيا خالصة كما هو الحال مع الطاقة باعتارها ثروة عراقية خالصة، وبالتالي فهي تلجىء الى اسلوب المقايضة (النفظ مقابل المياه)

٣. محاولات تركيا المتكررة لضم مدينة كركوك لها لكونها منطقة ذات ثروات اقتصادية هائلة وبحجة حماية الأقليات التركية التي تقنط عليها ٢٠

من خلال ماتقدم يمكن القول أن الحكومة التركية وخلال أداراتها المتعاقبة أتخذت سياسة موحدة تجاه قضية المياه من خلال بناء المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات متجاهلة بذلك الأعراف والقوانين الدولية التي تخص الجرف القاري وترسيم الحدود النهرية والبحرية من أجل تحقيق أهدافها المنشودة بالأضافة لتحقيق نفوذها الأقليمي التي تسعى من خلاله الى تبني مشاريع استراتيجية عدة الأمر الذي دفع بالحكومة العراقية إلى تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد مبنية على مبدء التفاوض والحوار الأمر الذي تجسد في الزيارات المتبادلة بين الحكومة العراقية بقيادة محمد شياع السوداني وحكومة العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، إذ عززت هذه الزيارات من تطوير العلاقات بين الجانبين ووضع حلول فاعلة للأزمات المشتركة خصوصاً وأن تركيا تتبنى أحدى أهم المشاريع المتمثلة بمشروع (طريق التنمية)، والذي سيكون فيه العراق أحد الدول المؤثرة والمستفيدة منه بالإضافة إلى إبرام الجانب العراقي مع الجانب التركي العديد من مذكرات التفاهم وعلى كافة المجالات وأهمها المجال الأمني والاقتصادي.

الخاتمة:

تعد مذكرة التفاهم الأمني بين الجانبين نقطة تحول في شكل العلاقات الثنائية، إذ اسهمت في تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين على أسس واضحة وبما ينسجم مع المصالح والأهداف الاستراتيجية المشتركة، خصوصاً في ظل التهديدات والتحديات المشتركة وفي مقدمتها الارهاب والقضايا التي تمس الأمن القومي بالبلدين، حيث اتاحت هذه المذكرة فرصاً لتعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية بالرغم من العديد من التحديات المرتبطة بسيادة البلدين وملف المياه، ألا إن الجانب الأمني أصبح الأكثر بروزاً في مسار العلاقات الثنائية، خصوصاً بعد ربطه بالجانب الاقتصادي، حيث ان تحقيق الاستقرار الأمني أحد العوامل المؤثرة في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين من خلال دعم المشاريع الاستثمارية وتطوير البنى التحتية بالإضافة إلى مشاريع الطاقة والنقل والتجارة الحرة كما اسهمت في توفير فرص لتنفيذ مشاريع استراتيجية مهمة وفي مقدمتها طريق التنمية لذلك يمكن القول أن تحقيق الاستقرار الأمني لم يقتصر على مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية فحسب بل إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة بين البلدين بما يخدم مصالحهم الاستراتيجية من خلال بناء شراكات اقتصادية واستثمارية وتحقيق تكامل اقتصادي تتمكن من خلاله كل من تركيا والعراق من تعزيز أهدافهم ومصالحهم المنشودة.

الاستنتاجات

أولا/ تشكل مذكرة التفاهم بين كل من العراق وتركيا نقلة نوعية في مسار العلاقات الثنائية بينهما، إذ عملت على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين الجانبين وبما يخدم مصالحهم الاستراتيجية

ثانياً/ أسهمت المذكرة في تعزيز التنسيق المشترك في ظل التهديدات والتحديات المشتركة لا سيما المتعلقة بالإرهاب والجريمة العابرة للحدود

ثالثاً/ أن نجاح مذكرة التفاهم مرتبطاً بمدى احترام كلا الجانبين للأسس والمبادئ المتعلقة بالسيادة الوطنية والتوازن الاستراتيجي بين الضرورات الأمنية والمصالح السياسية لكلا البلدين

رابعاً/ أن مستقبل العلاقات العراقية – التركية مرهوناً بمدى تنفيذ الجانب التركي للبنود المذكرة واحترام سيادة العراق وعدم المساس بأمنه وأرضه، بالإضافة إلى تفعيل سياسة الحوار وتعزيز الشراكات الاقتصادية بين الطرفين

خامساً/ أن البعد الأمني يعد العامل الأكثر تأثيراً في توجيه مسار العلاقات الثنائية في ظل الأزمات والمتغيرات الإقليمية

الهوامش:

(١) ريتشارد هارس، حرب الضرورة حرب الاختيار سيرة حربين على العراق، ترجمة: نورمانابلسي، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، لبنان، ٢٠١٠، ص٢٧٩

(٢) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ في بعدها السياسي و الامني، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (٦٧)، ٢٠٢١، ص٣٠٦-٣١٢.

(٣) احمد داود اغولو، العمق الاستراتجي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٤، ص ٣٧.

(٤) حامد محمد طه السويدي، العلاقات العراقية – التركية: العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد(٨)، المجلد، (٢٤)، العراق،٢٠٢٠، ص٩.

(٥) محمد نور الدين، السياسة الخارجية: اسس ومرتكزات تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص ١٣٨.

(٦) افراح ثائر جاسم حمون، العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد(٣)، ٢٠١٧، ص٧.

(٧) عبد الرحمن محمد داود، العراق في الأدراك الاستراتيجي التركي بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١، ص ٦٣

(٨) احمد محمد جاسم، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٤، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(٤)، المجلد (٣)،٢٠٢٣، ص٥٤١-٥٤٢

(٩) فراس الياس، مذكرة التعاون الامني بين العراق وتركيا الواقع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط ادناه: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6011

(١٠) العراق وتركيا.. نقلة نوعية في العلاقات الثنائية، مقال منشور في سكاي نيوز، في ٢٣-ابريل،٢٠٢٤، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/tag?s

(١١) ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط، بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر،٢٠١٩. ص٨٠.

(١٢) احمد ذياب محمد، الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس أردوغان، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، ٢٠٢٢، ص ١٨٠.

(١٣) علي حسين باكير، الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٥،ص ٣٨.

(١٤) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط(١٩٩١-٢٠٠٦)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق،٢٠١١، ص٤٠.

(١٥) احمد ذياب، المصدر السابق، ص٥١.

(١٦) سندس سرحان، السياسة المائية التركية اتجاه العراق، مجلة المنصور، العدد٣٥، المجلد ٣٥، ٢٠٢١،ص٨

(١٧) عبد الرزاق حمزة، أزمة المياه في العراق: التحديات وأشكالية الحلول، مجلة دراسات دولية، العدد(٦٩)،٢٠٢٥،ص٢٦٩-ص٢٧٠

(١٨) أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية في مجال المياه، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٤٠)، ٢٠٢٠، ص٢

(١٩) عبد الرحمن محمد داود، مصدر سابق، ص٦٥

(٢٠) محمد علي الطائي، مستقبل العلاقات العراقية التركية، ملتقى الباحثين السياسيين العرب،٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://share.google/0cVhnmkqvcoBraKqs

المصادر

الكتب:

١) ريتشاردهارس، حرب الضرورة حرب الاختيار سيرة حربين على العراق، ترجمة: نورمانابلسي، دار الكتاب العربي، البنان، ٢٠١٠.

٢) احمد داود اغولو، العمق الإستراتيجي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٤.

٣) محمد نور الدين، السياسة الخارجية: اسس ومرتكزات تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

٤) ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط، بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر،٢٠١٩.

٥) احمد ذياب محمد، الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس أردوغان، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٢٢.

٦) علي حسين باكير، الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.

٧) جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط(١٩٩١-٢٠٠٦)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق،٢٠١١.

المجلات والدوريات:

١) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ في بعدها السياسي و الامني، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢١

٢) حامد محمد طه السويدي، العلاقات العراقية – التركية: العمق التاريخي واليات تفعيل التواصل، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق،٢٠٢٠.

٣) افراح ثائر جاسم حمون، العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٧.

٤) احمد محمد جاسم، العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٤، مجلة تكريت للعلوم السياسية،٢٠٢٣.

٥) سندس سرحان، السياسة المائية التركية اتجاه العراق، مجلة المنصوري،٢٠١٠
٦) عبد الرزاق حمزة، أزمة المياه في العراق: التحديات وأشكالية الحلول، مجلة دراسات دولية،٢٠٢٠.
٧) أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية في مجال المياه، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٠.

الرسائل والأطاريح:

١) عبد الرحمن محمد داود، العراق في الأدراك الاستراتيجي التركي بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١.

المواقع الإلكترونية:

١) فراس الياس، مذكرة التعاون الامني بين العراق وتركيا الواقع والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط ادناه: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6011
٢) العراق وتركيا.. نقلة نوعية في العلاقات الثنائية، مقال منشور في سكاي نيوز، في ٢٣- ابريل،٢٠٢٤، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/tag?s
٣) محمد علي الطائي، مستقبل العلاقات العراقية التركية، ملتقى الباحثين السياسيين العرب،٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://share.google/0cVhnmkqvcoBraKqs